

جامعة باجي مختار عنابة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية

السنة الجامعية: 2025-2026

السنة الثانية ماستر تخصص: مالية البنوك والتأمينات

الأستاذة : قريد صباح

مقياس : إدارة المخاطر المالية

السداسي الثالث

المحور الأول: الإطار العام لإدارة المخاطر المالية.

المحاضرة الأولى: مستجدات الصناعة المالية

لقد تغيرت بيئة الصناعة المالية والمصرفية خاصة منذ الثمانينات و حتى الوقت الحاضر بشكل متسارع و اثرت في المؤسسات المالية والبنوك من حيث طبيعة العمليات و الوظائف و الأنشطة و الاستراتيجيات و السياسات التي تعتمد عليها مما زاد الحاجة الى سياسات و استراتيجيات لادارة المخاطر المالية تعمل على استخدام العديد من الادوات و الوسائل و المؤشرات التي تمكنها من احتواء هذه المخاطر و حسن ادارتها.

إن بقاء أي مؤسسة مرتبط باستغلالها لظروف بيئتها (محيطها)، فهي ليست وحدها في السوق، حيث تؤثر و تتأثر بمجموعة من العوامل قد تكون داخلية أو خارجية، و قد تكون فرص (عليها باستغلالها) أو تهديدات (لا بد من التعامل معها بمرونة)، لأن الدخول إلى السوق يتوقف على موارد و إمكانيات المؤسسة و قدرتها بالتكيف مع ظروف بيئتها و تلبية حاجيات العملاء بشكل أفضل من المنافسين.

ويمكن ادارة الفرص والمخاطر المرتبطة بالبيئة الخارجية لأي مؤسسة من خلال دراسة أربعة مجموعات رئيسية وهي:

❖ **العملاء:** يتوجب على البنك دراسة عملائه بدقة و عناية بحيث يتم ملاحظة و تحليل سلوك

العملاء و هذا بهدف الوصول الى الفهم الكامل لرغباتهم و ميولهم؛

❖ **المنافسون:** تشكل الأنشطة التي يقوم بها المنافسون مصادر خطورة واضحة على البنك، لذا عليه دراسة منافسيه بدقة و بما يمكنه من معرفة من هم المنافسين المباشرين للبنك، و ماذا يقدم هؤلاء المنافسون و ما الذي يساعدهم على الاحتفاظ بالعملاء و الخدمات المقدمة ... الى غير ذلك؛

❖ **الموردون (مصادر الأموال و الخدمات المعاونة):** يضم موردوا البنك فئتان، الاولى هي الجهات التي تعمل في السوق المصرفي و المتمثلة في الأوعية الادخارية المختلفة و التي تعد مصدرا من مصادر الاموال للبنك، و الثانية هي الجهات التي تمد البنك بالخدمات المعاونة المختلفة اللازمة لقيام البنك بانشطته المختلفة و من امثلة هذه الخدمات المعاونة خدمات تكنولوجيا المعلومات، خدمات الامن و البريد و الكهرباءالى غير ذلك؛

❖ **المجتمع المحلي:** و هي من الامور المهمة لاعمال البنك حيث عليه اجراء البحوث و الدراسات التي تكفل له امكانية توقع التغيرات التي تحدث في المجتمع المحلي المحيط به مثل تغيرات عدد السكان، الصناعات الجديدة التي يجب جذبها للمنطقة التي يعمل بها البنك ، و كذا تغيرات التطور الصناعي و التجاري.

وفي هذا الصدد تبرز قوى التغيير المستجدة في مجال الصناعة المالية والمصرفية في مايلي:

1- زيادة حدة المنافسة و الضغوط التنافسية المتزايدة:

و المقصود هنا ليس المنافسة كمفهوم، و انما الامر يتعلق بشكل أهم بموضوع زيادة حدة المنافسة في مجال جذب و استقطاب الودائع و كذلك في مجال منح القروض و الائتمان و بالنسبة لمنافسة المؤسسات غير المصرفية و المنافسة لخدمات المدفوعات و المنافسة لخدمات المصارف الأخرى.

و ما تجدر الاشارة اليه انه خلال فترة الثمانينات برزت ثلاث اتجاهات تنافسية رئيسية في مجال الأعمال المصرفية و هي:

- **زيادة حدة المنافسة بين البنوك التجارية:** و السبب الالهم في ذلك هو زيادة درجة الوعي المصرفي لدى العملاء و الذي ادى الى زيادة و تشعب احتياجاتهم و اختلاف ميولاتهم و رغباتهم مما انعكس على موضوع تلبية هذه الاحتياجات المالية للعملاء من طرف البنوك و تزايد حدة المنافسة بينها؛

- زيادة حدة المنافسة بين المؤسسات المالية المختلفة سواء المصرفية و غير المصرفية: و يرجع ذلك الى قيام العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية بتقديم تشكيلة واسعة و متنوعة من الخدمات و المنتجات وثيقة الصلة بأعمال البنوك؛

- تزايد حدة المنافسة في السوق المصرفي لتقديم بعض الخدمات المالية من قبل مؤسسات غير مالية: اذ برزت العديد من المؤسسات غير المالية و التي دخلت اسواق الاعمال المصرفية بالتجزئة، و من امثلة هذه المؤسسات نجد شركات بيع السلع بالتجزئة و التي تدخل خدمة جديدة لعملائها عبارة عن بطاقة التسوق و التي تتيح شراء مجموعة متنوعة من منتجات التجزئة، و من هنا تتناقص احتياجات هؤلاء العملاء لخدمات البنوك.

2- القواعد و القيود التنظيمية الخاصة بأعمال البنوك في ظل العولمة:

يتم تنظيم أنشطة البنوك من خلال مجموعة من التشريعات و القواعد و القيود و التي كان لها تأثيرات هامة على تطور ملامح الاسواق و كذا على تطورات العمل المصرفي و الاستراتيجيات المصرفية المرتبطة بها، و في ظل العولمة و التحرير المالي تعرضت هذه القواعد و القيود التنظيمية لموجة من التخفيف و الازالة او الرفع للحواجز و القيود التي تقيد النشاطات المصرفية مما ادى الى دخول دخول المصارف الى مجالات مصرفية و مالية عديدة لم تكن ضمن انشطتها السابقة، كما ادى من جهة اخرى الى زيادة حدة درجة المخاطر التي تواجه انشطتها و عملياتها.

3- الابتكارات المالية:

يعد الابتكار قوة دافعة اساسية في مجال التطورات الحديثة في الأعمال المصرفية، فالابتكارات المالية من اهم القوى الحيوية ببيئة الصناعة المصرفية الحديثة التي تميزت بزيادة جوانب الابداع و الابتكار في الادوات المالية و المصرفية، كان من ابرزها المشتقات التي تمثل ادوات مالية متنوعة ذات طابع مخاطرة عال و قد زادت المصارف التعامل بها كالخيارات و المستقبليات و العقود الآجلة و هي ما يسمى بالبنود خارج الميزانية و التي اصبحت قيمتها تفوق قيمة البنود داخل الميزانية في كثير من المصارف.

4- التقدم التكنولوجي:

و هو احدى القوى البيئية المهمة و الاساسية التي غيرت من آلية التعامل المصرفي، حيث يؤدي التقدم التكنولوجي الى احداث العديد من التغييرات و التطورات في مجال الاعمال المصرفية، الا ان التكنولوجيا تعد سلاحا ذو حدين، فمن ناحية تعتبر التكنولوجيا اداة مؤثرة و فعالة في كفاءة التنفيذ و الاداء في البنوك من خلال منح البنك القدرة على ايجاد و تقديم منتجات و خدمات مالية جديدة للعملاء تتلائم مع رغباتهم، و لكن من ناحية ثانية تفرض قيودا او محددات على البنوك ناتجة عن الاستخدام الواسع للتكنولوجيا و تطوراتها السريعة مما يسفر عن تنوع الانظمة و الاساليب و الاجهزة المستخدمة، اضافة الى ذلك فان المنافسة في مجال التكنولوجيا يخلق طلب جديد على منتجات و خدمات البنك و هذا بدوره يوجد قيودا و محددات اضافية.

و ما يجدر الاشارة اليه ان هذه القوى الاستراتيجية بالبيئة المصرفية زادت من فرص نشاط البنوك و دخوله في مجالات اعمال أخرى هذا من جهة ، و من جهة اخرى أدت الى التوسع من درجة المخاطر التي تواجهها المصارف مما يستوجب الامر ايجاد ادارة متخصصة لادارة المخاطر المصرفية.

و انطلاقا مما تقدم كان لزاما على البنوك و الهيئات المركزية ان تنتهج اساليب و استراتيجيات ملائمة من اجل مواجهة التحديات التي تولدها التغييرات البيئية، كالنزعة نحو التدويل، الشمولية و الاندماج، التعامل مع ادوات الهندسة المالية و خاصة التسنيذ او ما يعرف بالتوريق، و كذا الصيرفة الالكترونية.